مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

أفريقيا .. محط أنظار قوى عالمية تسير خلف الصين

صحيفة الإيكونوميست

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2019

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

أفريقيا .. محط أنظار قوى عالمية تسير خلف الصين

صحيفة الإيكونوميست

في بقعة صغيرة من العالم وتحديداً في شمال شرق أفريقيا يمر ثلث الشحن البحري العالمي من هناك؛ حتى ليخيَّل للمارة فيها أن العالم كله موجود هناك؛ إنها (جيبوتي) إذ تتنافس القواعد العسكرية الفرنسية، والإيطالية، واليابانية على مقربة من هذا الساحل المهم، فهناك كان موقع معسكر (ليمونير) الذي كان يدار من قبل الفيلق الأجنبي الفرنسي، لتحل محلّه الآن القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة الوحيدة في أفريقيا، وتقع بجوار المطار هناك أيضاً أول قاعدة صينية إلى الشمال الغربي، وستشهد المنطقة أيضاً فتح سفارة هندية، وسفارة بريطانية قريباً هناك، فيما تستعد مؤسسة الديانة التركية لافتتاح أكبر مسجد في شرق أفريقيا في غضون أسابيع قليلة، وسيختلط صوت الأذان مع صوت مراوح طائرات الهليكوبتر المقاتلة.

يمكنك من قمة مئذنة المسجد أن ترى الصين، ليس لأنها ترتفع إلى هذا الحد، ولكن لأن الصينيين موجودون أمامك في كل مكان. تعدّ جيبوتي العاصمة مدينة صغيرة، لكنها تمتاز بميناء متعدد الأغراض، وخط سكك حديد يمتد إلى إثيوبيا، وتشهد بداية تأسيس منطقة للتجارة الحرة، التي –بمجرد إنجازها– ستكون الأكبر في أفريقيا.

لقد أُنشئت تلك المنطقة الحرة من قبل شركات صينية مملوكة للدولة، وهي تدار من قبلها جزئياً. ويمكنك –حين زيارتك الميناء– أن ترى البحارة على متن سفينة صينية على مبعدة رصيف واحد من سفينة شحن مليئة بالحبوب الأوكرانية، ويمكنك أيضاً أن تسمع اللغة الصينية وهي تملأ أثير المكان.

تشير إحصائيات مؤسسة ماكينزي للاستشارات الإدارية إلى وجود (10.000) شركة صينية في قارة أفريقيا، وقد شجعت الاستثمارات الصينية الهائلة الدول الأخرى –ومنها الهند– على أن تحذو حذوها. وتعمل الصين –في الوقت نفسه– على تغيير شروط ارتباطها، وتزيد من روابطها الاقتصادية لتعزيز العلاقات السياسية والعسكرية مع آخرين مثل: تركيا، وروسيا اللتين تتطلعان لفعل الشيء نفسه. ويتحدث أليكس فاينز من تشاتام هاوس عن «تدافع جديد من أجل أفريقيا».

ويدرك الأفارقة الفرق الكبير بين مقاربات الحاضر، ومقارنات السباق الأوروبي؛ من أجل الاستحواذ على المستعمرات في أواخر القرن التاسع عشر، فصحيح أن الموارد التي يحتاجها المستعمرون ما تزال مغرية، لكن المتسابقين الجدد يريدون أكثر من مجرد حصة مما تملكه أفريقيا. فإنهم يريدون حصة فيما تحاول بناءه الآن، كاقتصادات ومكانة عالمية متنامية لثاني أكبر قارة في العالم من حيث عدد السكان، التي تقع بين اثنين من محيطات الارض الثلاثة العظيمة.

ويشير هذا الى أن القارة السمراء ستصبح مرتعاً للتنافس الدولي، وقد تحدّث مستشار الأمن القومي في الولايات المتحدة جون بولتون –في خطاب ألقاه في كانون الأول الماضي– عن هذا الموقع كموقع لعصر جديد من «تنافس القوى العظمى»؛ غير أن مثل هذا التنافس لا يجب أن يكون بلا محصلات. وتميل استثمارات البنية التحتية إلى تحقيق الفائدة للقادمين جميعهم، وليس فقط المستثمرين. والأهم من ذلك كله، أنه سيعود بالفائدة على الأفارقة، وعلى الرغم من أن سباق المتنافسين الجدد سيكون محتدماً، إلا أنه لا يمكنهم أخذ كل شيء، إذ يجب إعطاء الأولوية للدول الأفريقية التي هي اللاعب الأساس في اللعبة، وسيكون أسلوبها في اللعب عاملاً حاسماً في مدى وفاء القارة السمراء بالأمل الذي يراه الغرباء فيها.

مواكب الدبلوماسيين المهيبة

على وفق مشروع (Diplometrics) في جامعة دنفر، فقد أُفتُتِحَت أكثر من (320) سفارة وقنصلية في أفريقيا بين عامي(2010، و2016)، (26) منها لتركيا (انظر الخرائط). وقد أعلنت الهند –العام الماضي– أنها ستفتح (18) بعثة أخرى. ويدعم القادة الأجانب هذا الحراك الدبلوماسي، إذ من المقرر أن يستضيف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين –هذا العام– أولى قمة روسية–أفريقية، وهو عمل مشابه للمنتدى الذي يعقد كل ثلاث سنوات بشأن التعاون الأفريقي–الصيني (focac) في بكين، الذي استضاف فيه الرئيس (شي جين بينغ) قادة أفارقة فاق عددهم عدد القادة الأفارقة الذين يحضرون الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة، وستستضيف اليابان وبريطانيا أيضاً اجتماعات مشابهة في الأشهر المقبلة.

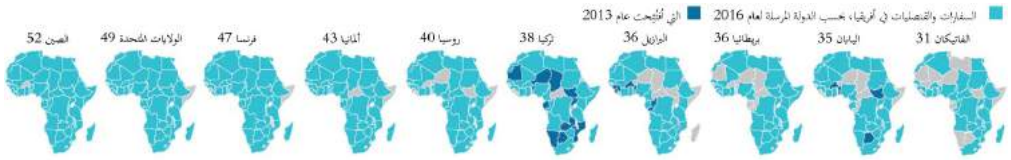

المصدر: Padree Centre for International Futures, Diplometrics Project

وحدث أيضاً أن زار العديد من القادة الأجانب سياسيين أفارقة، إذ زار كبار المسؤولين الصينيين أفريقيا (79) مرة منذ العام (2008)، وأجرى الرئيس التركي أكثر من (30) زيارة للدول الأفريقية، ومعظمها من دول شمال القارة. وزار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون القارة السمراء تسع مرات منذ أن أصبح رئيساً لفرلنسا في عام (2017)، ورئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي ثمان دول أفريقية في أثناء السنوات الخمس التي قضاها في السلطة؛ فيما ما يزال الرئيس ترامب بعيداً عن هذه القارة التي يتهافت عليها الجميع.

تصبّ جهود هذه الزيارات والقمم في جزء منها للاستفادة من النفوذ الدبلوماسي لأفريقيا، فدولها الـ(54) تشكل أكثر من ربع عدد الدول المنضمّة إلى الجمعية العامة للامم المتحدة؛ ولهذا فهي تشغل على الدوام ثلاثة من أصل (15) مقعداً غير دائم في مجلس الأمن. وقد أقنعت الصين كل الدول الأفريقية تقريباً بالتخلّي عن الاعتراف الدبلوماسي بتايوان، باستثناء دولة سوازيلاند التي ما تزال مترددة. أما روسيا فقد شرحت للسياسيين الأفارقة بشأن مطالبها بشبه جزيرة القرم، وهو ما أدّى إلى امتناع (28) دولة أفريقية بالامتناع عن التصويت على مقترح تبنته الجمعية العامة لإدانة ضمها إلى روسيا. وسعت إسرائيل إلى كسب تلك الدول إلى جانبها في مسألة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل؛ وهو ما أثمر حتى الآن في وقوف توغو إلى جانبها.

لقد تعززت العلاقات العسكرية بنحوٍ متوازٍ مع العلاقات الدبلوماسية، وأصبح القرن الأفريقي جزءاً من التنافس على نطاق أوسع بين المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة من جهة، وإيران، وقطر، وتركيا من جهة أخرى. وقد بنت تركيا –في العام 2017– أكبر قاعدة عسكرية في الخارج في الصومال، وهي أولى قاعدة لها في أفريقيا. أما المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة فقد شنتا هجمات على اليمن من موقعيهما في القرن الأفريقي. وقد عملت السعودية على تجنيد جنود من السودان بعضهم من الأطفال، ويعتقد أيضاً أنها حريصة على

فتح قاعدة لها في جيبوتي، وتتهيّأ لفتح قاعدة أخرى في أرض الصومال.

يمتد النفوذ العسكري الصيني إلى ما هو أبعد من قاعدة جيبوتي، إذ أجرى جيش التحرير الشعبي الصيني –العام الماضي– تدريبات عسكرية في الكاميرون، والغابون، وغانا، ونيجيريا، وتحتفل الثقافة الشعبية الصينية بأفريقيا كمكان مناسب لانتشارها، ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الصين تشارك بعدد كبير من قوات حفظ السلام، التي يأتي معظم جنودها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، وجنوب السودان، والسودان.

ويسير هذا الاهتمام بالسلام جنباً إلى جنب مع حركة تجارية سريعة، إذ تبيع الصين كميات هائلة من الأسلحة إلى شمال أفريقيا، بنسبة (27 %) من واردات المنطقة من السلاح للمدة (2013 - 2017) مقارنة بنسبة 16 % للمدة (2008 - 2012) –بحسب معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام–. وتدعي الصين أن لديها علاقات عسكرية، بعضها تعاونية أكثر منها تجارية، مع 45 حكومة أفريقية. وتقول لينا عبد الله من جامعة ويك فورست إن الصين تريد أن تظهر نفسها على أنها متعددة الأذرع وذات امتداد عابر للقارات؛ فهي تروم حماية تجارتها، وتعد شرق أفريقيا جزءاً من «طريق الحرير البحري». وهناك أكثر من مليون صيني يعيشون في أفريقيا قد يحتاجون إلى الحماية، وقد ساعدت سفينة بحرية صينية –خلال الثورة الليبية عام 2011– في إجلاء آلاف المتعاقدين الصينيين من البلاد.

تدفّق المال

أثار التوسع الصيني قلق القوى الآسيوية الأخرى، إذ تعمل اليابان حالياً على توسيع قاعدتها في جيبوتي، وتعمل الهند على تطوير شبكة من مراكز الرادار والتنصت حول المحيط الهندي، على الرغم من أن خططها لإنشاء قاعدة في جزيرة سيشيل العام الماضي قد أُحبطت؛ وسيستضيف الجيش الهندي هذا الشهر أولى مناورات عسكرية مع عدد من الدول الأفريقية، من ضمنها تنزانيا، وكينيا، وجنوب أفريقيا.

إن هذا التنافس المحموم ليس السبب الوحيد للتدخل العسكري، إذ تكثّف الدول الأوروبية من وجودها في منطقة الساحل –وهي المنطقة القاحلة على الحافة الجنوبية من الصحراء الكبرى–؛ بهدف القضاء على الإرهاب، ووقف تدفق المهاجرين إلى أوروبا، ويدعم الاتحاد الأوروبي جنوداً من مجموعة اسمها: «مجموعة الساحل الخامسة» في بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر.

أما تحركات روسيا فهي أقوى بكثير، وتعتمد على الكثير من المرتزقة، وغالباً ما يكون الكبار الفاعلون هناك مقربين من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين –مثل يفغيني بريغوزين، وهو طاهٍ سابق–. ويُشبِّهُهم السيد فاينز بشخص سيسيل رودس Cecil Rhodes وغيره من إمبرياليي القرن التاسع عشر الذين كانوا يقودون غزوات خاصة بحجة حماية الوطن.

ففي العام الماضي استجابت روسيا لطلب جمهورية أفريقيا الوسطى في المساعدة في قتال المتمردين، وحيدت فرنسا –المستعمر السابق– بسرعة عبر إرسال الأسلحة والمستشارين الذين تلاهم خبراء في الصناعات الاستخراجية. وتعج وزارة الدفاع الآن بالمستشارين الروس، فضلاً عن منح مسابقة ملكة جمال جمهورية أفريقيا الوسطى في العام الماضي رعاية سخية من شركة الماس الروسية Invest Lobaye.

وعلى الرغم من أن الدور الروسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية عالي المستوى، إلا أن روسيا كثفت صلاتها في عموم أفريقيا، إذ درّب ما لا يقل عن (250 ألف) أفريقي في الاتحاد السوفيتي قبل سقوطه عام 1991، وهو ما يوفّر مجالاً لتجديد العلاقات القديمة، ولاسيما في دول مثل: زيمبابوي، وغينيا، ومدغشقر التي ينشط فيها المستشارون الروس.

وقد أشار جود ديفيرمونت(Judd Devermont) من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية(Centre for Strategic and International Studies) وهو مركز بحثي أمريكي– إلى تخفيض الولايات المتحدة تمويلها للتنمية والبرامج الدبلوماسية، فضلاً عن تخفيض بنسبة (10 %) في عديد قواتها في أفريقيا، وتركت المناصب الرئيسة شاغرة، حتى أن إدارة الرئيس ترامب استغرقها (18) شهراً لملء منصب أفريقيا في وزارة الخارجية، بينما عزز الآخرون صلاتهم في مفاصل القارة.

المصدر: Datastream from Refinitiv, IMF

تتضاءل الأهمية الاقتصادية النسبية للولايات المتحدة أيضاً، بعد أن كانت واحدة من ثلاث دول (الولايات المتحدة، والصين، وفرنسا) حققت أكبر قدر من التجارة مع شمال أفريقيا، التي يتم تعريفها من طريق جمع الواردات والصادرات (انظر الرسم البياني). وازدادت التجارة للصين للمدة (2006 - 2018)، بنسبة (226 %)، والهند بنسبة (292 %). وسجلت بلدان أخرى أيضاً زيادات كبيرة، على الرغم من بداياتها المتواضعة: (216 % لتركيا، و335 % لروسيا، و224 % لإندونيسيا). أما الاتحاد الأوروبي –الذي ما يزال يقال أنه الشريك التجاري الأكبر في المنطقة– فقد

تمكن من تحقيق نسبة 41 % فقط.

تعدّ الشركات الأمريكية، والبريطانية، والفرنسية أهم مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، بيد أن تقرير الأمم المتحدة عن الاستثمار الاجنبي المباشر العام الماضي قد وجد أن «المصادر الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا قد أصبحت أكثر تنوعاً»، إذ ازدادت حصة الصين من (16) مليار دولار في عام (2011) إلى (40) مليار دولار في عام (2016)؛ أي أقل بقليل من حصة فرنسا التي بلغت (49) مليار دولار، وازدادت الاستثمارات من شركات مقرها سنغافورة بنحو ملحوظ أيضاً.

ما يزال الوصول إلى الموارد الطبيعية لأفريقيا بالغ الأهمية، لكن العلاقات الاقتصادية أكثر أهمية من السلع، وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه يمكن لثلث البلدان الواقعة في شمال أفريقيا، أن تتوقع زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من (5 %) هذا العام. وتشير مؤسسة (GSMA) التجارية إلى أن عدد اشتراكات الهواتف المحمولة والبيانات سيزداد بنسبة (5%) تقريباً سنوياً على مدار السنوات الخمس المقبلة؛ أي: أكثر من ضعف المعدل العالمي، إذ سيتمكن حوالي (300) مليون أفريقي من الوصول إلى الإنترنت بحلول عام (2025).

وتنمو أيضاً واردات الأغذية وصادراتها، إذ أبرمت دول الخليج –التي تستورد ما بين (80 – 90 %) من طعامها– صفقات زراعية مع مالي، وموريتانيا، والمغرب، وموزمبيق، والسودان، وتنزانيا. وترى بلدان أخرى أن إفريقيا زبون للقدرة الفائضة إذ باعت الصين –التي لديها مخزونات غذائية ضخمة– أكثر من (781) ألف طن من الرز إلى الدول الأفريقية في عام (2017)؛ أي: أكثر من عشرة أضعاف كمية عام (2016)، وتفوقت ساحل العاج على كوريا الجنوبية كأكبر مستورد.

تزداد أهمية الدول الأفريقية في كونها مركزاً لشركات التصنيع الأجنبية، إذ ساعدت الشركات الصينية المدعومة من الدولة في إنشاء «مناطق اقتصادية خاصة» في إثيوبيا، ونيجيريا، ورواندا، وجيبوتي. تدير (OlamInternational) –شركة سنغافورية– منطقة تجارة حرة في الغابون، وتحاول الهند افتتاح واحدة في موريشيوس، فيما يوجد لتركيا مرفق بجوار المرفق الصيني في جيبوتي، وهو جزء من مجموعة من الخطط الطموحة للقارة، التي تشمل بناء السكك الحديدية في تنزانيا، ومحطات المطارات في غانا، ومدينة بحيرة ديامنيديو المستقبلية في السنغال. وتصل طائرات

الخطوط الجوية التركية، المملوكة للدولة بنسبة (49 %) إلى أكثر من (50) مدينة أفريقية.

لذلك فإن الآخرين في وضع يسمح لهم بتقبل بعض الركود، إذ تعيد الصين ضبط مقاربتها للقارة لتقليل التكلفة، وبدلاً من الإعلان عن مضاعفة تعهداتها المالية للدول الأفريقية –كما في السابق– قدمت الصين العام الماضي حزمةً أقلّ سخاء من الحزمة السابقة؛ ويعزى هذا التحوّل جزئياً إلى أن بعض الصفقات الصينية في أفريقيا قد أصبحت أصعب قليلاً؛ مما أغضب المستثمرين الصينيين. واضطرت شركة (Sinosure) –هي شركة تأمين مملوكة للدولة– إلى شطب خسائر بقيمة مليار دولار على السكك الحديدية من جيبوتي إلى إثيوبيا بعد أن تبيّن أن عدد الركاب أقل مما كان متوقعاً، وحذّر الرئيس الصيني في أيلول الماضي من تحوّل الاستثمارات المدعومة من قبل الدولة إلى مشاريع غرور.

وتتحسس الصين من اتهامات «دبلوماسية فخ الديون» باستخدام قروض لا يمكن للبلدان سدادها من أجل الحصول على تنازلات أخرى منها، وهذه التهمة في أفريقيا تهمة مُبالغٌ بها؛ إذ تعد الصين الدائن الرئيس لثلاث دول أفريقية فقط، هي الكونغو برازافيل، وجيبوتي، وزامبيا، بحسب مبادرة الصين لأبحاث أفريقيا بجامعة جونز هوبكنز، ونسبة (32 %) من الدين العام الخارجي لأفريقيا مستحق لمقرضين من القطاع الخاص، ونسبة (35 %) لصالح مؤسسات متعددة الأطراف، مثل: البنك الدولي. وتعد الصين أكبر مقرض ثنائي، لكن قروضها لا تتجاوز (20 %) من إجمالي القروض.

والجدير بالذكر أن انتقاد بعض القروض يبدو مبرراً بنحو كاف، ففي كينيا كان الصحفيون المحليون يدرسون بنود خط السكة الحديدية الذي تبلغ قيمته (3.2) مليار دولار بين نيروبي وموميباسا، ولديهم مخاوف من أن ميناء موميباسا قد يتم التعهد به كضمان إضافي. وتقول (Were Anzetse) الخبيرة الاقتصادية الكينية: «في النهاية تبقى مشكلة الديون مشكلة أفريقية».

ترحيب حار من السكان المحليين

قد يشجع هذا الأمرُ الغربَ على زيادة جهوده الاقتصادية، إذ أعلن الاتحاد الأوروبي في أيلول الماضي أنه سيمنح (40) مليار يورو بصيغة منح للمدة من (2021 – 2027) بناءً على «خطة مارشال لأفريقيا» التي تقدمت بها ألمانيا عام (2017). وقد ضاعفت الولايات المتحدة في تشرين الأول من العام الماضي، قدرتها الإقراضية لشركاتها الخاصة العاملة في مجال

الاستثمار الخارجي، لتصل إلى (60) مليار دولار، وتقول السيدة وير إنه يُسمح الآن –لأول مرة منذ (50) عاماً– بالاستثمار في الأسهم وكذلك الديون، وتضيف «ما كنا لنحصل على الكثير من الأموال من دون الصين».

يقول كارلوس لوبيز –وهو مفاوض لدى الاتحاد الأفريقي–: إن «القادة الأفارقة مدركون لحقيقة أن لديهم خيارات أكثر من أي وقت مضى»؛ لأنهم لم يعودوا ملزمين أمام مستعمرهم، أو أنهم ليسوا في معسكر للحرب الباردة، ويمكنهم أن يحددوا الأولويات والعروض، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك أسباباً توجب الحذر:

السبب الأول: إن الدول الأفريقية تبقى الشريك الأضعف في الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية، وغالباً ما يوافق القادة الأفارقة بسرعة للتوقيع على صفقات تتصدر العناوين الرئيسة، ولكن بشروط مرهقة. وتضيف السيدة وير أن فرقاً مدربةً على التفاوض ستساعد في ذلك كثيراً، فضلاً عن تعزيز المهارات اللغوية للدبلوماسيين الأفارقة. أما من الناحية الهيكلية، فهناك إمكانية لتشكيل قوة واحدة، كأن تكون اتفاقية منطقة تجارة حرة قارية أفريقية، التي ستحتاج إلى تصديق ثلاث دول فقط لدخولها حيز التنفيذ؛ مما سيمنح القارة صوتاً واحداً على طاولة المفاوضات.

السبب الثاني: إن ذلك قد يعني مزيداً من خيارات الفساد، وما يمكن أن يكون خياراً جيداً للرئيس قد يكون خياراً سيئاً للمرؤوسين. ويثني الدبلوماسيون الغربيون على جيبوتي بنحو خاص على المهارة التي لعبت بها الدول ضد بعضها لتأمين إيجار القواعد العسكرية، وصفقات البنية التحتية؛ ويبقى من غير الواضح كيفية تطوير هذا المكر للمواطَنة، بدلاً من تطوير نخبة البلاد.

تعدّ الديمقراطية والشفافية الترياق الأمثل للفساد، إذ تمكنت وسائل الإعلام المحلية والمجتمع المدني وأحزاب المعارضة في كينيا وغانا –في الآونة الأخيرة– من التدقيق في صفقات الفساد الموقعة من قبل حكومتي البلدين، بيد أن المحزن هنا أن روسيا، والصين لا تهتمان بالديمقراطية في أفريقيا، ومع أنهما قد تدعيان أنهما لا تتدخلان في سياسات الدول، إلا أن دعم الصين لرئيس (الكونغو برازافيل) دينيس ساسو نغويسو، ودعم روسيا لرئيس الكونغو فاوستن آرشينج توادیرا، واضح جداً وله تأثير رجعي.

والحال نفسه مع الغرب الذي يتمتع بتأريخ طويل في دعم «رجاله الأقوياء» المفضلين في القارة. وعلى الرغم من أنها –منذ الحرب الباردة– قد عززت الإصلاحات الليبرالية إلى حد كبير

–وإن كانت تلك الإجراءات عشوائية– إلا أن اللا مبالاة الأمريكية حيال الشؤون الأفريقية هي أحد الأسباب وراء إبطاء مثل تلك المبادرات مؤخراً، ومن شأن إعادة الارتباط أن تضع الأمور في نصابها الصحيح من جديد. ولم تأتِ استراتيجية أفريقيا الجديدة التي حددها السيد بولتون في كانون الأول الماضي على ذكر الديمقراطية، وهذا أمر فيه قصر نظر؛ لأن البلدان الأفريقية تحتاج إلى أكثر من خيارات إضافية بشأن من تعقد اتفاقيات معهم، فهم بحاجة إلى القوة التي تمكّنهم من اختيار سياسييهم أيضاً.

المصدر:

https//:www.economist.com/briefing/2019/03/07/africa-is-attracting-ever-more-interest-from-powers-elsewhere?frsc=dg7%Ce